



EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK
RÉSEAU EURO-MÉDITERRANÉEN DES DROITS DE L'HOMME
الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان



Lebanese Association
for Human Rights
الجمعية اللبنانية
لحقوق الإنسان

fidh
Fédération internationale des ligues des droits de l'homme
International federation of human rights
Federación internacional de los derechos humanos
الدراسة الدولية لحقوق الإنسان

تنظم

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

بالشراكة مع

الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان و المركز اللبناني لحقوق الإنسان

وبالتعاون مع

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان و الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

ندوة حوارية حول

"الحق في العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان"

أوتيل كراون بلازا - الحمرا - الشارع الرئيسي
الجمعة 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 (9:00 صباحاً ولغاية 6:00 مساءً)

موجز ورقة إضافية للتوزيع بعنوان عمل

"كيف نحرك العقل القانوني والحس المدني
لنصرة الإنسان الفلسطيني دون المساس بدستور لبنان"

أعد الورقة: المحامي الدكتور بول مرقص

موجز "ورقة إضافية" للتوزيع بعنوان

كيف نحرك العقل القانوني والحسّ المدني

لنصرة الإنسان الفلسطيني دون المساس بدستور لبنان؟

مقدمة من

المحامي الدكتور بول مرقص

رئيس الجلسة الأولى في ندوة

المنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان حول

" الحق في العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان "

أوتيل كراون بلازا، الحمراء، 28 تشرين الثاني 2008

لا تزال قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تقلق الضمير الإنساني والوطني منذ عقود طويلة فيحرمون من العديد من الحقوق الانسانية: الحق في العمل وفي الانتساب إلى النقابات، الحق في التملك والسكن، حق فاقدي الأوراق الثبوتية على الدولة بتنظيم وضعهم القانوني... إن أبرز الأسباب التي تكمن وراء حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم، هي القول بخشية اللبنانيين من "التوطين". ذلك أن تكوين لبنان يرتكز على توازن دقيق بين طوائفه، بحيث يُخشى أن يؤدي التوطين إلى تعديل مفاجيء في الديموغرافيا الطائفية فيفقد هذا التوازن ويتزعزع الإستقرار الداخلي. يخالف الحرمان والتضييق اللاحقان بالفلسطينيين بذريعة منع التوطين، من جهة، الإعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية التي أبرمها لبنان.

فضلاً عن أن مثل هذا الخرق الفاضح لحقوق الانسان الفلسطيني في لبنان لم يف، من جهة ثانية، بالاستقرار المراد منه، سواء بالنسبة للبنانيين أو بالنسبة الفلسطينيين، وسواء كان ذلك على المستوى السياسي أو على المستوى الأمني، من جهة ثانية.

فحقوق الانسان، لاسيما الاجتماعية الاقتصادية منها، هي حقوق لصيقة بالإنسان لكونه إنساناً وليس بوصفه مواطناً أو مستوطناً. ولطالما جرى استخدام شعار "منع للتوطين" للفلسطينيين في لبنان لحرمانهم من هذه الحقوق الأساسية حتى أتضح من وراء هذا الشعار كلام حق يُراد به التوظيف السياسي.

* * *

لا تتعارض "حقوق الفلسطينيين" مع "منع التوطين" المتعارف عليه لبنانياً وفلسطينياً، وتالياً المطلوب ليس اختيار أحدهما وإهمال الآخر بل السعي للتوفيق بينهما.

إن الحال اللانسانية والمنافية للكرامة البشرية التي يعيش اللاجئون الفلسطينيون في ظلّها، خصوصاً على مستوى الحقّ في العمل والحقّ في السكن ووضع فاقد الأوراق الثبوتية، يُضاف إليها ضرورة دعم دبلوماسية الحق في العودة، تدفعنا إلى اقتراح حلول تشريعية وقانونية ناجعة، تركز على الحس الإنساني من جهة، وتحظى بمقبولية سياسية من جهة أخرى. ذلك أن من شأن اجترار الحلول لتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين وفق شروط معينة، بما لا يؤدي إلى التوطين، أن يقي لبنان مخاطر أمنية وإشكالات تنتج عن التضييق بل الخناق والحصار الاقتصادي والاجتماعي المضروب على الفلسطينيين وأن يفسح المجال أمام تنشيط حركة العرض والطلب في سوق العمل اللبناني خصوصاً مع الهجرة المؤلمة للعديد من اللبنانيين وتراجع العمالة السورية اليوم.

* * *

نأخذ في كلامنا بالاعتبار خصائص المجتمع اللبناني من حيث التوازن الطائفي والسكاني ومساحة لبنان وتركيبته الاجتماعية والفراغ و/أو التمييز التشريعي والقانوني الحالي وعدم وجود تعريف قانوني للاجئين الفلسطينيين¹... كذلك نأخذ بالاعتبار الخطوات القانونية والتدابير الحكومية التي اتخذت في الأعوام القليلة المنصرمة والجهود التي تبذلها لجنة الحوار اللبناني- الفلسطيني والتي أنشأتها حكومة الرئيس فؤاد السنيورة في تشرين الثاني من العام 2005 والتي أبرزت توجّهاً جديداً لمعالجة قضايا ملف مزمّن أهمل أو صودر على مدى ثلاثين عاماً وأكثر ما يؤشّر إلى توجّه للحكومة اللبنانية لترميم هذه العلاقات ليس على قاعدة سياسية فحسب بل وقانونية أيضاً تزيل التشويه الذي يلحق بلبنان على مستوى ملف حقوق الإنسان دولياً. وفي هذا الإطار كانت خطوات عدّة لا مجال لذكرها جميعها هنا.

ثمة إقتراحات عدة مقدمة على الصعيد القانوني، خصوصاً من الجهات الفلسطينية، لتحسين ظروف عيش اللاجئين الفلسطينيين عموماً، وهذه الإقتراحات تتعلق بإصدار تشريعات في الموضوعات التالية²:

- منح اللاجئين حق العمل في لبنان.

¹ وذلك ينسحب على الدول التي يتواجد فيها الفلسطينيون باعتبار أن معظم القوانين صيغت على خلفية الحال المؤقتة والإستثنائية التي نشأت عام 1948، وهي لم تأخذ في الإعتبار إمكان استمرار المسألة وتفاقمها عقوداً عدة. ممثلة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الجمهورية اللبنانية-المكتب الإعلامي، لجنة الدراسات: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان "فاقدو الأوراق الثبوتية"، دراسة إحصائية، 2007/2/1، ص 8.

² - حاجات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (دراسة ميدانية)، صادر عن ممثلة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الجمهورية اللبنانية-المكتب الإعلامي، لجنة الدراسات- ص 28 وص 29.

- السماح بالتملك العقاري وفق شروط معينة، أو على الأقل لأغراض السكن.
- السماح بإدخال مواد البناء إلى المخيمات الفلسطينية.
- تنظيم عمل المؤسسات الفلسطينية غير الحكومية.

ثمة عدد من الإقتراحات التي يُمكن، في حال تحققت، أن تحسّن ظروف عيش اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بعد درس المحاذير السياسية والتأثيرات الديموغرافية للاقتراحات أعلاه بما لا يزعزع التوازن والإستقرار اللبناني الداخلي.

* * *

يظهر جلياً للمعنيين أن القوانين اللبنانية التي ترعى شؤون اللاجئين الفلسطينيين، غير واضحة وغير ملائمة لرعاية مسألة بهذا الحجم، إذ أن عزم لبنان على الشروع في إجابة المطالب الإجتماعية للفلسطينيين بالمقدار الذي يتلاءم ومصالحه الوطنية العليا - خصوصاً وأن جلّ هذه الاقتراحات مشروع من الناحية الإنسانية- يلزمه عندئذ استصدار قوانين واضحة من أجل مطابقة سياساته الإجتماعية والقانونية تجاههم مع المعايير الدولية والسماح لهم بعيش حياة كريمة الى حين حلّ مسألتهم دون المساس بمصالحه الوطنية وتوازنه الإجتماعي والديموغرافي. يجدر التأكيد في هذا السياق، بأن التشديد على حق العودة، وعلى الحياة الكريمة، معاً، وبالمقدار عينه، هما مطلبان مدعومان من القانون الدولي ومن جامعة الدول العربية، من خلال قراراتها منذ عام 1950.

من أجل التوصل إلى حل نهائي لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وهي إنسانية في الدرجة الأولى وسياسية في الدرجة الثانية، نرى أنه يجب على السلطات اللبنانية تعديل القوانين الحالية على نحو أقل تشدداً، من أجل منح الحقوق الإنسانية الأساسية لأشخاص قضوا جلّ عمرهم، إن لم يكن كلّه، في لبنان وليس لهم مكان آخر يلجأون إليه. ورغم أن القوانين اللبنانية لا تعترف إلا باللاجئين الذين أتوا إلى لبنان قبل عام 1962، فإنها لا تحول دون اعتراف السلطات باللاجئين الذين قدموا حتى عام 1987، تاريخ إلغاء اتفاقية القاهرة. وتالياً، يُستحسن شمول الفلسطينيين الذين قدموا إلى لبنان حتى 1987، بأي حل سيتم اعتماده³، على أن يكون الاعتراف اللبناني الرسمي بحقوق هؤلاء محصوراً بحقوقهم الإنسانية بمنأى عن أي حديث عن حقوق سياسية⁴ (خدمات صحية واستشفاء، تعليم، خدمات عامة لائقة).

الحق في العمل

الحق في العمل هو أكثر ما يعاني منه الفلسطينيون لأنهم في ظلّ عدم إمكان العمل يسودهم مجتمعهم الفقر وتغزوهم الأفكار الأصولية المتطرّقة التي تستفيد من هذا الحرمان، فيضحون بذلك قنابل موقوتة تهدّد المجتمع اللبناني.

³ - Falling Through the Cracks – Legal and practical gaps in Palestinian refugee status. A case study of unrecognized refugees in Lebanon- p. 120 - Revised edition, December 2005, published by Frontiers, Ruwad Association, funded by the Embassy of Finland.

⁴ مع ضرورة فكّ الالتباس بين ما تعنيه كل من الحقوق "المدنية" والحقوق "السياسية" منعاً للتوطين.

وإن كان القصد من وراء حرمان الفلسطينيين من العمل هو حماية اليد العاملة اللبنانية ومنعهم من مزاحمتها ومردّه إلى الضائقة الإقتصادية التي يعاني منها لبنان، من جهة، إلا أن هذه الإعتبارات لا تستقيم اليوم أمّا وأنّ اليد العاملة اللبنانية قد تراجعت بسبب الهجرة واليد العاملة السورية قد انسحب والحرمان من العمل يدفع الفلسطينيين الى العمل دون إجازة وبالخفاء...

وإن كان وراء كلّ هذا الحرمان خشية من التوطين، فإن الحرمان لم يعد سلاحاً مقنعاً ضدّ التوطين بل أضحى سيفاً مسلطاً على رقاب الفلسطينيين واللبنانيين معاً دون أن يساهم في منع توطين الفلسطينيين.

لذلك، فإن من شأن إجترح الحلول الملائمة لعمل الفلسطينيين في لبنان دون التسييس ولكن في الوقت عينه، دون المساس بمصالح اللبنانيين أو تسهيل التوطين. الأمر الذي من شأنه أن يفسح المجال أمام تفعيل حركة العرض والطلب في سوق العمل اللبناني. ينبغي تحفيز قيام رأي عام إجتماعي وحقوقى داعماً للفلسطينيين في العمل خدمةً لمصالحهم ولمصالح اللبنانيين على السواء.

المطلوب من وراء ذلك أن نصل الى إجابة عن التساؤل التالي: كيف نحركّ العقل القانوني والحسّ المدني لنصرة الإنسان الفلسطيني دون المساس بدستور لبنان؟

من المأمول أن تكون الإجابة عن هذا الطرح بالتوفيق بين الحاجات الإنسانية للفلسطينيين في لبنان من جهة، وبين مصالح لبنان الحيوية من جهة ثانية في إطار خلاق لم يصر الى بحثه بجدّ ومشاركة لغاية اليوم، نأمل أن تجيب عنه الندوة الحاضرة وفي صورة خاصة الجلسة الراهنة.